

# Social Policy Brief

## Gender Mainstreaming in Youth Strategies

Issue No. 5



**ESCWA**

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2011/Technical Paper.4  
18 August 2011  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## موجز السياسات الاجتماعية

### تقييم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في استراتيجيات الشباب

العدد الخامس

---

ملاحظة: أعد هذا الموجز قسم السكان والتنمية الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، وذلك بمساهمة قيّمة من السيدة هنرييتا أسود، الخبيرة في الاتصال وتطوير الاستراتيجيات.

11-0188

## مقدمة

أعدّ هذا الموجز قسمُ السكان والتنمية الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وهو العدد الخامس من السلسلة التي تحمل عنوان "موجز السياسات الاجتماعية" والتي تصدر دورياً عن القسم. ويتضمن الموجز لمحة عامة عن السياسات الوطنية للشباب في منطقة الإسكوا وعن أهمية دمج الشباب والنوع الاجتماعي من أجل تنمية مستدامة. كما يتضمن تقييماً لدمج قضايا النوع الاجتماعي في استراتيجيات الشباب، لا سيّما في البحرين وفلسطين، وذلك من خلال:

(أ) مراجعة الاستراتيجية الوطنية للشباب في البحرين للفترة 2005-2009 وفي فلسطين للفترة 2011-2013؛ وتقييم مدى مراعاة النوع الاجتماعي في التحليلات والأهداف والمواضيع المطروحة للتدخل بشأنها والمذكورة في هذه السياسات؛

(ب) وضع توصيات لمساعدة دول الإسكوا على تعميم النوع الاجتماعي ودمجه في السياسات الوطنية والمؤشرات ذات الصلة؛ وتبسيط الضوء على أفضل الممارسات والدروس المكتسبة وتبادلها مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في منطقة الإسكوا.

### الأمم المتحدة والشباب: لمحة تاريخية

تسعى الأمم المتحدة، منذ عام 1965، إلى دعم الاهتمام بالشباب وقضاياهم. وقد أقرّت منذ ذلك العام، إثر مصادقة الدول الأعضاء على إعلان الأمم المتحدة حول تعزيز ميثاق السلام والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب في أوساط الشباب، بأنّ الاهتمام بالشباب، نساءً ورجالاً، وبمبادئهم ومثلهم العليا وطاقتهم هو ضرورة حيوية لتحقيق غايات التنمية وأهدافها.

وفي ظل الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيشه الشباب، وأمام التحديات الجمة الوطنية والإقليمية والعالمية التي يواجهها، ونظراً إلى أهمية دوره في استمرار العملية التنموية، عملت الأمم المتحدة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لإعطاء الشباب الاهتمام الدولي اللازم للنهوض بدورهم ودمجهم في عملية التنمية مع مراعاة خصوصياتهم. ونتيجة لذلك، شهد عام 1996 وضع أطر ومعايير دولية خاصة بالشباب تجسّدت في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها.

ويتضمّن برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها قاعدة وإطار عمل وأولويات يقترحها على الدول لتأخذها في الاعتبار عند تطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الشاملة للشباب، بهدف تعزيز دورهم، وإشراكهم في العملية التنموية على جميع المستويات وفي كافة القطاعات. ويتضمن برنامج العمل خمسة عشر مجالاً ذا أولوية، هي الفقر والبطالة، والتعليم، والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والعمالة، ومشاركة الشباب في المجتمع وفي صنع القرار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإساءة استعمال المخدرات، والفتيات والشابات، والقضايا المشتركة بين الأجيال، وجنوح الأحداث، ونشاطات وقت الفراغ، والنزاع المسلح، والبيئة.

وعملاً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي عُرض على الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في عام 2007 والمعنون "الغايات والأهداف المتعلقة برصد تقدم الشباب في سياق الاقتصاد العالمي"، تلقى

برنامج العمل العالمي للشباب دعماً قوياً من المجتمع الدولي، وشهد نقلة نوعية ارتقى بموجبها إلى مرتبة أجندة للعمل في مجال تنمية الشباب، وخصوصاً فيما يتصل بأربع أولويات هي العولمة، والفقر والجوع، والتعليم، والعمالة. وقد تضمن أهدافاً وغايات قياسية محددة للفترة 2005-2015 يمكن رصدها وتقويمها.

وفي عام 2009، أحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها 130/64 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، بتقرير الأمين العام المعنون تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب: التقدم المحرز والمعوقات فيما يتعلق برفاه الشباب ودورهم في المجتمع المدني (A/64/61-E/2009/3) والذي تضمن مجموعة من الأهداف والغايات التي تكمل المجالات ذات الأولوية المدرجة في برنامج العمل العالمي للشباب. كذلك، أهابت الجمعية العامة في هذا القرار بالدول الأعضاء النظر في استخدام الأهداف والغايات المقترحة في تقرير الأمين العام A/64/61-E/2009/3 و A/62/61/Add.1-E/2007/7/Add.1 على الصعيد الوطني كأداة لتيسير رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب.

وأعلنت الأمم المتحدة عام 2010 السنة الدولية للشباب. وضمن الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على أهمية دور الشباب، نساءً ورجالاً، في المسار التنموي، نظم مؤتمر دولي للشباب في المكسيك من 23 إلى 27 آب/أغسطس من ذلك العام، بالإضافة إلى عدد كبير من الاجتماعات وورش العمل الإقليمية والوطنية، وذلك بمشاركة الدول والمجتمع المدني والشباب أنفسهم. ولهذه المناسبة، شهدت المنطقة تنظيم عدد من الاجتماعات والأنشطة المعنية بقضايا الشباب. وأصدرت شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا كتاباً يلقي الضوء على الاستراتيجيات الوطنية للشباب؛ والملاح الإحصائية للبلدان الأعضاء؛ والتجارب الناجحة التي حققتها هذه الدول في إطلاق البرامج والمشاريع الوطنية الشبابية وتنفيذها؛ والأنشطة التي تنظمها الإسكوا في إطار برنامج العمل العالمي للشباب.

### وضع الشباب في بلدان الإسكوا: لمحة تاريخية

يمثل شباب المنطقة العربية الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة الفئة العمرية الأكبر في هذه البلدان وأكثر من ثلث سكانها. ويوسع الشباب أن يشكلوا قوة لا يستهان بها ومصدراً قيماً للثروات الوطنية والتنمية البشرية إذا ما تعزز دورهم واستثمرت طاقاتهم بموجب سياسات تفي باحتياجاتهم وتلبي طموحاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وتركت العولمة تداعيات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية على بلدان المنطقة وشعوبها، ولا سيما على الشباب، رجالاً ونساءً. ويرى المراقبون أنها لم تتمخض عن فرص العمل التي كان مرجحاً أن يستفيد منها الشباب العربي بفعل فتح الأسواق الاقتصادية في المنطقة. ولم تستوعب آليات السوق العالمية إلا عدداً محدوداً من الشباب الذين إن تمكنوا من تحقيق مأربهم فذلك من خلال شبكات علاقاتهم وبفضل مهاراتهم الشخصية. إلا أن العولمة أمعنت فعلياً في تهميش الشباب الذين يفتقرون إلى الامتيازات والذين لم يكتسبوا تحصيلاً علمياً أو مهارات تحوّلهم الحصول على فرص عمل أفضل. وبناءً على الواقع التي أفرزته العولمة، وفي غياب تنمية بشرية مواكبة لموجتها، أدركت بلدان المنطقة أنه من الضروري وضع سياسات شبابية شاملة قبل فوات الأوان.

وبالرغم من اختلاف توجهاتها التنموية والاقتصادية، سعت الحكومات العربية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى إنشاء لجان وهيئات ومجالس رسمية للشباب تُعنى بتطوير استراتيجيات وسياسات خاصة بهم. ومع أن ذلك دليل على اهتمام هذه البلدان بقضايا الشباب، فقد كانت معظم هذه الاستراتيجيات والسياسات

تندرج في إطار التنمية العامة. وقد أثمرت نجاحاً كبيراً في بعض القطاعات، منها التعليم، وإن تفاوتت درجات هذا النجاح بين البلدان حسب خصوصياتها. وبالرغم من ذلك، ما زالت تلك المبادرات تقتصر إلى إطار مفاهيمي معاصر وموحد، وما زالت تخضع لرؤية تقليدية سلبية ورافضة تجاه سلوكية الشباب. وهي تعاني من ضعف في التخطيط، نظراً إلى عدم توقّر خبرات واسعة في صياغة هذه السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها على الصعيد المؤسسي، مما يضعف مشاركة الشباب، نساءً ورجالاً، ويعوق دمجهم في العملية على كافة الصعد وفي جميع القطاعات. وما زالت هذه المبادرات تقتصر على مشاريع مبعثرة ومحدودة النطاق يغيب عن معظمها الرابط القطاعي ومراعاة النوع الاجتماعي، وهما عنصران ضامنان لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 على ما تقدّم بشأن الواقع الشبابي، ويشير إلى أن معدلات البطالة في الفترة بين 1991 و2004 عكست زيادة في أعداد الشباب، مع بعض الاستثناءات، إذ يمثل الشباب حالياً حوالي 44 في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في البلدان العربية. ويعتبر التقرير أن الجهود التي تبذلها هذه البلدان متواضعة مقارنة باحتياجات الشباب فيها، وأنّ عليها توفير أكثر من 51 مليون وظيفة بحلول عام 2020 لمواجهة طلبات العمل من غير العاملين ومن الوافدين إلى القوى العاملة. والحكومات العربية لم تحقق للشباب النقلة النوعية التي تعدّهم بها منذ عقود. وفي خضمّ هذا الواقع والتحديات الكبرى التي تواجه هذه البلدان، ستظل قضية تنمية الشباب الشاملة تحتل صدارة الأولويات في البلدان العربية.

وشهد العقد الماضي تحولاً ملموساً في مبادرات البلدان العربية والنهج المتبعة في سياسات وبرامج الشباب. فقد ارتكزت هذه بشكل أساسي على إطار برنامج العمل العالمي للشباب، وعلى الدعم الفني المقدم من الأمم المتحدة والإسكوا خصوصاً لتطوير مفهوم ومهارات الكوادر الوطنية لبرنامج العمل العالمي للشباب ولصياغة سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية وقطاعية أكثر تكاملاً للشباب. غير أنّ تلك العملية ما زالت تجربة حديثة في معظم هذه البلدان بالرغم من التفاوت في مستوياتها التنموية.

ويُضح مما تشهده المنطقة العربية اليوم من ثورات شبابية أنّه ما من شك في أنّ الشباب، رجالاً ونساءً، هم المحرك الحقيقي للتغيير. وأنّ هذه الثورات ما هي إلا ردات فعل طبيعية رافضة للواقع، الناتج من فشل الجهود التنموية للبلدان العربية في تحقيق التغييرات الضرورية، لا سيما وأنّ هذه الجهود لطالما كانت متجزئة في نماذج اجتماعية واقتصادية وسياسات نابعة من ذهنية ونهج تقليديين. ومن المفارقة بمكان أنّ هذه البلدان التزمت منذ عقود بالمفاهيم والمعايير الدولية وصادقت على الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والشباب؛ غير أنّ أكثرها لم يُطبّق خوفاً من التغيير ولانعدام الثقة في الشباب وقدراتهم.

وفي سياق الترويج لبرنامج العمل العالمي للشباب وحث البلدان العربية على تطبيقه، نظّمت الإسكوا، بالتعاون مع البلدان الأعضاء، سلسلة من الاجتماعات وورش العمل الوطنية والإقليمية لترسيخ مفاهيم ومنهجية البرنامج. وتناولت هذه الأنشطة تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية للشباب؛ وسبل دمجهم في العملية التنموية؛ ودعم التوثيق وإعداد التقارير في إطار البرنامج العالمي للشباب؛ وتعزيز جمع البيانات الموثوقة والمصنّفة؛ ووضع المنهجيات؛ وتبادل الخبرات والمعلومات؛ واستخدام جميع هذه الآليات بحيث يصبح الاستثمار في الشباب عملية منظّمة وفعالة في كافة القطاعات.

ومن أهم تلك الاجتماعات والورش الإقليمية ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات (بيروت، 17-18 كانون

الأول/ديسمبر 2008)؛ واجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إماج الشباب في عملية التنمية (أبو ظبي، 29-31 آذار/مارس 2009)؛ وحلقة حوار وزارية حول السياسات الوطنية للشباب خلال الدورة السادسة والعشرين للإسكوا (بيروت، 17-20 أيار/مايو 2010). كما عقدت الإسكوا مؤخرًا اجتماعاً للخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير السياسات الوطنية للشباب (بيروت، 29-30 آذار/مارس 2011).

### المفاهيم والتعاريف

فيما يلي عدد من المفاهيم والتعاريف الدولية المتعلقة بالشباب والنوع الاجتماعي، ويهدف عرضها إلى ضمان وضوح المواضيع المطروحة في هذه الوثيقة وفهمها، وهي صادرة عن الأمم المتحدة ومعتمدة في جميع البلدان، بما في ذلك البلدان العربية (1 و 8 و 11 و 12).

• الشباب: تعرّف الأمم المتحدة فئة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة. وقد يختلف هذا التعريف بين الهيئات أو المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وكذلك على الصعيد الوطني وبين القطاعات المختلفة.

• النوع الاجتماعي: يشير إلى خصائص المرأة والرجل، والفرص الاجتماعية المرتبطة بكلّ منهما، والعلاقات بين الرجال والنساء والفتيات والفتيان، وأيضاً العلاقة فيما بين النساء وفيما بين الرجال. وتنشأ هذه الصفات والفرص من قلب المجتمع، ولها سياق وزمن محدّدان، وهي قابلة للتغيير. ويحدد النوع الاجتماعي ما هو متوقّع من المرأة والرجل وما هو مسموح به وذو قيمة لكل منهما، وذلك في سياق معين. وفي معظم المجتمعات، يكون هناك اختلاف وتباين بين مسؤوليات الرجل والمرأة وأنشطتهما، وقدرة كلّ منهما على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، ووصوله إلى فرص صنع القرار. ويشكّل النوع الاجتماعي جزءاً من السياق الاجتماعي-الثقافي الأوسع، شأنه شأن مجموعة من المعايير الأخرى الهامة للتحليل الاجتماعي-الثقافي، وأهمها الطبقة الاجتماعية والعرق ومستوى الفقر والعمر.

• دمج النوع الاجتماعي: تنطوي هذه العملية على تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل من أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. ودمج النوع الاجتماعي هو استراتيجية لجعل المرأة بُعداً أساسياً ولا غنى عنه في عملية تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تنعم المرأة بالحقوق والحريات على قدم المساواة مع الرجل، وبحيث يتحقّق الهدف النهائي، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين.

• دمج الشباب: هو تعميم مراعاة منظور الشباب، رجالاً ونساءً وفتياناً وفتيات، في العملية التنموية على جميع المستويات وفي كافة القطاعات.

• تحليل النوع الاجتماعي: يقوم تحليل النوع الاجتماعي على المنهجيات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد وتفسر النتائج المترتبة على الفوارق بين الرجل والمرأة والعلاقات التي تربطهما، وذلك في سياق تحقيق أهداف التنمية. ولا يمكن دراسة الفوارق بين الرجل والمرأة والعلاقات بينهما بمعزل

عن السياق الاجتماعي الأوسع. وعلى غرار مقارنة مشاركة الرجل والمرأة في السلطة وصنع القرار، تشكل دراسة التفاوت في مستويات حصولهما على الموارد والسيطرة عليها (الأرض والعمل ورأس المال والإنتاج والأدوات والمعرفة والمؤسسات والشبكات الاجتماعية) عنصراً أساسياً من عناصر التحليل. وباستطاعة التحليل الكشف عن قضايا أخرى متشعبة، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي غالباً ما تغفله البرامج في جميع القطاعات. ولتقييم الأثر المحتمل للعلاقات بين المرأة والرجل ومزايها النسبية، لا بدّ من توفير بيانات كمية ونوعية مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

- القيود القائمة على النوع الاجتماعي: هذه العوامل تحول دون وصول الرجل أو المرأة إلى الموارد أو الفرص أياً كان نوعها، وهي تتضمن القوانين والسياسات والقيم والتصورات والتقاليد والممارسات الثقافية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية والاقتصادية.
- مؤشرات النوع الاجتماعي: هي مؤشرات تراعي الفوارق والعلاقات بين الجنسين، وتتابع مسار التغيرات المتصلة بها وبالمساواة بين الجنسين مع مرور الوقت. وتستخدم هذه المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من خلال قياس التغيرات التي طرأت على وضع كلّ منهما خلال فترة معيّنة. وتستخدم أيضاً كأداة لتقييم التقدم المحرز في الأنشطة الإنمائية الهادفة إلى تحقيق أكبر قدر من المساواة بينهما، وكأداة لقياس التغيير الاجتماعي وأداء سياسات الحكومات المعنوية وفعاليتها. وفي هذا الإطار، يمكن ربط هذه المؤشرات بالعوامل التالية: (1) النوعية المنشودة؛ (2) الكمية المنشودة؛ (3) المجموعة المستهدفة والمتأثرة أو المستفيدة من البرامج أو المشاريع؛ و(4) الإطار الزمني المقرر لتحقيق الأهداف التنموية المحددة.
- السياسات الوطنية للشباب: هي نصوص حكومية رسمية تتضمن توجيهات عامة للدولة بشأن الشباب. وهي تحدّد جملة من التدخّلات والتدابير الهادفة إلى تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية، وذلك في إطار برنامج العمل العالمي للشباب. وهي تهدف إلى دمج الشباب وإشراكهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

### السياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب في منطقة الإسكوا

#### لمحة عامة عن السياسات الوطنية للشباب في منطقة الإسكوا

يتميز المجتمع العربي عن سائر مجتمعات العالم بأنه مجتمع فتي، يشكل فيه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة أكبر فئسء سكانية، إذ تعدّى عدد سكانه 95 مليون نسمة في سنة 2005 بحسب إحصاءات الأمم المتحدة. وتختلف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية للشباب (نساء ورجالاً) داخل هذه البلدان وفيما بينها. وتتوقّف سلامة هذه الفئة وانتاجيتها في مجتمعاتها على مدى التزام الحكومات بوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية وقطاعية شاملة ومتكاملة، بالتعاون مع هذه الفئة ومع المجتمع المدني، بهدف تفعيل دور الشباب وضمان مجهم في الأبعاد المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والجغرافية للعملية التنموية، ولتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم وإشراكهم على قدم المساواة في تحقيق التنمية المستدامة.

وهناك أكثر من سبب يدفع البلدان العربية إلى النهوض بدور الشباب ودمجهم في عملية التنمية، وذلك من خلال وضع سياسات واستراتيجيات شاملة من منظور قطاعي متكامل. فمن فوائد السياسات الوطنية للشباب أنها توفر إطاراً لعمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في قضايا الشباب. وتستطيع بلدان المنطقة الاستفادة من النافذة الديمغرافية التي من شأنها توفير فرص متنوعة لتنمية الشباب من الجنسين، لا سيما ممن هم في قمة عطائهم الإنتاجي، واستثمار طاقاتهم ومهاراتهم وقدراتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدماتية. ومن شأن دمج الشباب، ولا سيما أصحاب المؤهلات والخبرات والكفاءات، تعزيز قدرتهم على العطاء وإنتاجيتهم وبالتالي دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وكثيرة هي التجارب الناجحة في هذا المجال. وأظهرت بعض البلدان قدرتها على الاستفادة من النافذة الديمغرافية، عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات وطنية عبر قطاعية للشباب ساهمت في تعزيز دمجهم وتعميم قضاياهم في جميع البرامج والمبادرات، وبالتالي في تحقيق التنمية المستدامة للشباب والمساواة بين الجنسين. ويمكن لسائر البلدان العربية أن تستفيد من خبرات البلدان التي أحرزت في التسعينات مستويات نمو اقتصادي مرتفعة تراوحت بين 25 و40 في المائة، مثل جمهورية كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين (هونغ كونغ بالتحديد) واليابان. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والاستفادة من هذا الارتفاع في عملية التنمية. وتشير التجارب إلى أنّ الشباب لا يفرضون عبئاً على المجتمع، بل إنهم يشكلون عنصراً إيجابياً للتغيير ومصدراً للقوة المنتجة إذا ما تعزّز دورهم الاجتماعي. وبالمقابل، تبقى كلفة عدم اتخاذ أية إجراءات في هذا الصدد باهظة جداً، ولها ارتدادات خطيرة على مصير الشباب ودولهم. ويبقى الاستثمار الفعلي والجيد التوقيت في الشباب، رجالاً ونساءً، حلاً أمثل لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في بلدان المنطقة.

وتتناول السياسات المعنية بقضايا السكان في بلدان منطقة الإسكوا قضايا الشباب، وتهدف إلى الارتقاء بحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمكينهم من تطوير قدراتهم للمساهمة في بناء مجتمعاتهم. وتظهر هذه السياسات الاختلاف بين التوجهات والأولويات الوطنية للبلدان المختلفة، ولا سيما في الحقلين الاقتصادي والسياسي. وقد طرأ على السياسات الإنمائية للبلدان العربية تغيير في التعامل مع قضايا الشباب، وذلك خلال فترتين من الزمن. امتدت الفترة الأولى على مدى الثمانينات والتسعينات، وتميّزت باعتماد نهج التنمية العامة لقضايا الشباب، في حين بدأت الفترة الثانية في عام 2000، وما زالت مستمرة حتى اليوم وتتميّز باعتماد نهج تعريف الشباب والتنمية القطاعية.

وبالرغم من اختلاف التوجهات التنموية والاقتصادية للحكومات العربية، عمدت هذه الحكومات إلى وضع جملة من المراسيم والسياسات العامة بهدف تحسين الظروف الحياتية للسكان ومن بينهم الشباب. وتضمنت هذه السياسات الأولويات التنموية الوطنية، وفقاً للرؤية الاستراتيجية والاحتياجات في ضوء التوجهات الدولية. واتسم تعامل الحكومات مع قضايا التنمية بالشمول وعدم التركيز على التنمية القطاعية أو تنمية الفئات الاجتماعية. ولفترة طويلة، أدى هذا النهج التقليدي تجاه التنمية والمنظور العام لإدارتها إلى معالجة متطلبات الفئات السكانية والاجتماعية الحساسة مثل الشباب والمرأة باعتبارها جزءاً من الاحتياجات العامة الأوسع نطاقاً.

وبقيت دول كثيرة تعتمد هذا المنظور العام في إدارة التنمية حتى الماضي القريب، ومعظمها يعاني من ضغوط سكانية، مثل الجزائر ومصر والمغرب واليمن، أو من الحروب أو النزاعات، مثل السودان والعراق وفلسطين ولبنان. وأدى هذا النهج إلى شعور الشباب بالتهميش والتغيب والإهمال، إذ حال دون استفادتهم من التنمية، ودون الاستجابة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم في جميع القطاعات أو مراعاة خصوصياتهم،



خصوصاً في خضمّ التحولات الديمغرافية التي هزّت المنطقة. وقد طال الأثر السلبي لهذا المنظور العام أيضاً نوعية ومضمون الأبحاث والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالسكان عموماً والشباب والمرأة خصوصاً. ولم تساعد المرحلة الانتقالية التي مرّ بها عدد من البلدان العربية في الثلث الأخير من القرن العشرين في إيضاح معالم الرؤية الاستراتيجية للشباب في هذه البلدان، مما كانت له تداعيات سلبية على ترجمة السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية عموماً والشبابية خصوصاً. وفي بداية الثمانينات، ازدهر الاقتصاد العالمي وحملت الدول شعار "الإصلاح الاقتصادي" الذي فرضته العولمة والأسواق العالمية. غير أنّ هذا النمو الاقتصادي المتسارع بدأ يتباطأ في منتصف العقد، وتغيّر الأداء الاقتصادي العربي إلى حد بعيد في الفترة 1985-1994، عندما انخفضت الاستثمارات بنسبة تفوق 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية وتحولت إلى دول شرق آسيا. ودفعت الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، وهي المرأة والشباب، ثمناً باهظاً نتيجة هذه الأوضاع، وأدركت حكومات المنطقة أنّ استدامة الإصلاح الاقتصادي رهناً بتحقيق تنمية بشرية واجتماعية متوازية من شأنها النهوض بالسكان وتوفير فرص للشباب للدخول إلى أسواق العمل.

وبرزت نتائج سياسات التنمية القطاعية في البلدان العربية في بداية الألفية الثالثة، إذ أسفرت عن إحراز تقدم ملموس في عدة قطاعات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين هذه البلدان. وعلى المستوى الاقتصادي، تحقّق الانتعاش تدريجياً مع تحرير الأسواق وتقلص مسؤوليات النمو والتنمية مع القطاع الخاص. وفي قطاع التعليم، أشارت تقارير التنمية البشرية 2002-2006 إلى أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ارتفعت من 36.9 في المائة إلى 76.3 في المائة، علماً بأنّ دول الخليج حققت أعلى مستوياتها، تليها بلدان المشرق العربية وبعد ذلك بلدان المغرب العربي. وبالمقابل، ما زال أكثر من ثلث الرجال والنساء من الشباب في البلدان الأقل نمواً يعاني من الأمية، وهذه النسبة تفوق الـ 50 في المائة لدى الفتيات. وبالإضافة إلى انخفاض معدلات وفيات الأمهات إلى الثلثين، تشير هذه الدلائل إلى نجاح نهج التنمية القطاعية، بالرغم من أن نتائجها تعتبر متواضعة إذا ما قيست بما يحتاج إليه الشباب لتفعيل دورهم وقدراتهم التنافسية في أسواق العمل والإنتاج وتوفير فرص حياتية أفضل لهم.

غير أنّ التقدّم الملموس الذي شهده عدد من القطاعات لم يؤثّر إيجاباً على القطاعات الأخرى، مما قد يُعزى إلى عدم الترابط بين السياسات التنموية القطاعية للشباب. ففي حين تشير التقارير إلى زيادة واضحة في معدلات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، مثلاً، وتحسّن الوضع الاقتصادي وتقلص الدين العام في عدد من بلدان المنطقة، فنتائج هذه النجاحات لم تصل إلى قطاع العمل، بل أدّت على عكس ذلك إلى واقع مختلف، مما يدلّ على عدم الترابط بين التخطيط في القطاعين. ونسبة البطالة أخذت في الارتفاع في جميع البلدان العربية منذ عقود، وحتى الثرية منها مثل الدول المصدرة للبترو، بالإضافة إلى اتّساع الفجوة في معدلات التعليم والبطالة بين الفتيات والفتيان.

ويعود الفشل في تأثير هذه الإنجازات إيجاباً على سائر القطاعات إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي للسياسات وقلة التنسيق والترابط فيما بينها. وبالإضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية التقليدية السائدة، يؤدي ذلك إلى تضييع فرص كثيرة وقيمة كان يمكن للشباب من الرجال والنساء أن يستفيدوا منها اقتصادياً واجتماعياً وشخصياً. وتتعدد أسباب هذا الفشل، وأهمها ما يلي: أولاً، الذهنية السائدة والممارسات التقليدية في رسم السياسات، بالرغم من التحولات التي تطرأ على المنطقة. ثانياً، ضعف التعاون والخبرات الوطنية الفنية في مجال التخطيط المشترك بين القطاعات. وثالثاً، افتقار السياسات القطاعية للشباب إلى الشمول، وضعف الترابط المنهجي والمنظم فيما بينها والضروري لتلبية أولويات الفئات التي تُعنى بها هذه السياسات.

ورابعاً، إقصاء الشباب، رجالاً ونساءً، وتغييب مشاركتهم الفاعلة وعدم مجهم في العملية التنموية وفي صنع القرار.

وتترتب عن إقصاء الشباب وبطالتهم واستنزاف رأس المال البشري والاجتماعي آثار وتكاليف اقتصادية باهظة تتمثل في ارتفاع معدلات بطالة الشباب، والتسرب من المدارس، وتدهور الرعاية الصحية، والهجرة. وتشير إحدى الدراسات إلى الكلفة الإجمالية الباهظة لإقصاء الشباب في الشرق الأوسط. وفي مصر، مثلاً، قد تصل هذه الكلفة إلى 17.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأردن إلى 7.3 في المائة. وفي ظل هذا الواقع، ينبغي أن تبقى تنمية الشباب في صدارة قضايا بلدان المنطقة.

ودفعت هذه السياسات باتجاه انتقاء حلول مؤقتة وأنية لمشاكل الشباب، في إطار ما يُعرف بنهج "الإصلاح السريع" أو نهج "إخماد الحرائق". وقد أثبت هذا النهج فشله، وتسبب في تفاقم مشاكل الشباب على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي إقصائهم عن المشاركة الفعلية في العملية التنموية. وقد أدركت عدة بلدان في المنطقة عواقب هذا النهج وفشله في السنوات العشر الأخيرة، وعمدت نتيجة لذلك إلى الاستثمار الطويل الأمد في تنمية الشباب، نساءً ورجالاً.

وينبغي أن تلتزم هذه الحكومات بما اكتفت بالتصريح به من دون تطبيقه على نحو يرقى إلى طموحات الشباب وتطلعاتهم إلى سياسات وبرامج كفيلة بتحقيق العدالة للإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز مشاركة الجميع في صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل من أجل ضمان حلول شاملة ومستدامة. وينبغي ألا تغفل الحكومات أنّ الشباب يشكلون مورداً إنتاجياً قيماً وثروة فكرية لا غنى عنها لتحقيق الإصلاح والتحديث.

#### أهمية محج الشباب والنوع الاجتماعي من أجل تنمية مستدامة

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره للتنمية البشرية في عام 1994 تعريفاً لمفهوم التنمية، اعتبر فيه الإنسان هدفاً من أهدافها، وأنها فيه تكتمل ومن أجله تعمل. وعُرف هذا النوع من التنمية بالتنمية البشرية المستدامة. وفي ظل تطور مفهوم التنمية، توسع نطاق الاختيارات الإنسانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأضحى البشر المحور الرئيسي للعملية التنموية. وأصبحت التنمية مرتبطة باحتياجات البشر ورفاههم الاجتماعي، وأسندت إلى الدولة مسؤولية وضع السياسات التنموية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق رفاه المواطنين. ويأتي مفهوم التنمية البشرية المستدامة للتأكيد على ضرورة الترابط بين مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، ولتسليط الضوء على حقوق الإنسان وقضايا المساواة والعدالة الاجتماعية والحريات المدنية.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، يصبح الإنسان أحد المحاور الرئيسية للعملية التنموية، وغاية لها، وكذلك صانعا لها، من دون أن يكون عبئاً عليها. ولذلك، يتطلب مفهوم التنمية إدخال تغييرات جذرية على النظم التشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بغية تنظيم التركيبة المؤسسية ودعم بناء القدرات وتحديث المفاهيم والمنهجيات. ويستدعي تحقيق التنمية البشرية المستدامة تعزيز مشاركة جميع الفئات والأطراف المعنية في العملية التنموية، ولا سيما الرجال والنساء من الشباب، بما في ذلك المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وبيئتهم ومجتمعاتهم، والنفاد إلى الأسواق، وامتلاك الموارد، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والخدمات العامة. وتعتبر هذه المشاركة وسيلة أساسية لدمج البشر وتمكينهم وبناء قدراتهم كي يتمكنوا من تقييم احتياجاتهم ووضع خبراتهم وطاقتهم في صلب العملية التنموية.

ويقوم المنظور الشبابي للتنمية على أساس مقاربات التنمية البشرية ومبادئها، وعلى أنها حق جماعي وفردى، وأن الشباب ليسوا هدفها الوحيد، بما أنها تستهدف أيضاً صانعيها وراسمي سياساتها، وتحتاج إلى الاستدامة والإنصاف والمساواة والتمكين وحماية الحريات وضمان الحقوق وإتاحة الفرص. ولا يتعامل هذا المنظور مع الشباب باعتبارهم إحدى الفئات التي تستهدفها العملية التنموية، وإنما كمجموعة اجتماعية لها خصوصياتها وتطلعاتها واحتياجاتها، ويهدف إلى تمجيدهم في جميع مراحل العملية التنموية وإشراكهم فيها.

وفي عام 1995، اعتمدت استراتيجية على الصعيد الدولي في مؤتمر بيجين، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مفهوم الدمج. ويهدف هذا الدمج إلى جعل احتياجات الرجال والنساء واهتماماتهم وتجاربهم بعداً أساسياً في تصميم السياسات والبرامج الوطنية والقطاعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويهدف أيضاً إلى توفير الفرص والموارد المتاحة للجميع، بمن فيهم الشباب. ودمج النوع الاجتماعي وسيلة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتمكينهما في جميع المجالات. ومع أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يواجه قيوداً وعقبات على المستويين الوطني والمؤسسي، فهي لا تزال الأكثر فعالية لضمان مشاركة الرجال والنساء من الشباب وتمكينهم وضمان المساواة بينهم.

وبالاستناد إلى التجارب والدروس المكتسبة، يجمع الخبراء على أن نجاح السياسات التنموية الوطنية للشباب في تحقيق العدالة الاجتماعية يبقى أمراً صعباً في غياب القناعة بصحة المنظور الشبابي للتنمية، ومن دون تضمينه في مجمل الممارسات والعمليات التنموية في المجتمع والسياسة والاقتصاد والإدارة. ولذلك، طورت منهجية تمجيد الشباب على غرار منهجية تمجيد النوع الاجتماعي، وذلك استناداً إلى عدة قواسم مشتركة بينهما، أهمها طبيعتهما عبر القطاعية ومعالجتهما لعدد كبير من القضايا المشتركة على مختلف الصعد.

وتكمن أهمية تمجيد النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية للشباب في وضع حدٍّ للافتراضية القائلة بأن الشباب، نساءً ورجالاً، يشكلون مجموعة متجانسة، وفي تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وتنطوي عملية الدمج على اتخاذ خطوات رئيسية على مستوى التخطيط الاستراتيجي والعملية، أهمها:

- تجميع إحصاءات وبيانات مصنفة حسب الجنس، والحصول على معلومات نوعية عن حالة المرأة والرجل.
- إجراء تحليل النوع الاجتماعي لإظهار الفوارق بين الرجل والمرأة على عدد من الصُّعد، أهمها تقسيم العمل وتوزيع الأدوار؛ وعلاقات القوة؛ والوصول إلى الموارد والقدرة على التحكم بها؛ ومعدلات المشاركة وصنع القرار؛ والأسس القانونية والتشريعية للمساواة أو عدم المساواة؛ والالتزامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتحقيق المساواة للشباب وبين الجنسين؛ وتأثير التقاليد والثقافة والأديان وكذلك المواقف والصور النمطية على جميع هذه القضايا؛ وتفاوت العلاقات بين الرجل والمرأة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً؛ وقضايا أخرى متشعبة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر والختان.
- اعتماد إطار مفاهيمي موحد للدمج في جميع مراحل الأنشطة المقررة والجارية.

- رصد عملية دمج النوع الاجتماعي وتطبيق نظام للتقييم، لقياس أهداف المساواة والتغييرات في العلاقات بين الجنسين، وذلك من خلال وضع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين.

ومن شأن تنفيذ عملية الدمج ضمان استدامة التنمية وتحقيق مساواة الشباب، نساءً ورجالاً، باعتبارهم الصانعين الحقيقيين للتنمية وللمساواة. غير أن تنفيذ استراتيجيات دمج النوع الاجتماعي يبقى مهمة شاقة ما لم تحظ الخصوصيات الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية المحلية والوطنية بالاهتمام اللازم، وما لم تُعمم الممارسات الإيجابية وتُعزل الممارسات السلبية المؤسسية والاجتماعية التي تقيد وتعيق تحقيق المساواة والعدالة للشباب من الجنسين.

وفي هذا السياق، أفرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في سياق تقييمهما لدمج النوع الاجتماعي على الصعيد المؤسسي في الأعوام 2004 و2005 و2007، وجود تباين في مستويات فهم دمج النوع الاجتماعي وفي تحديد مبادئه الأساسية انطلاقاً من بيانات مصنفة حسب الجنس، وفي تحليل النوع الاجتماعي، وفي اللغة المستخدمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين والمساواة بينهما. وأشارت هذه التقييمات إلى أنّ اتجاهها واحداً يهيمن على عملية الدمج، وبالتحديد على مستوى التخطيط والرصد والتقييم، وهو غياب ربط هذه العملية بالمهام التنظيمية، مثل العمليات والموارد البشرية. ويؤثر ذلك على تطبيق منهجية دمج النوع الاجتماعي في المؤسسات على الصعيد الوطنية الحكومية وغير الحكومية.

وتفرض بعض البلدان والمجتمعات قيوداً تحول دون وصول الشباب، ذكوراً وإناثاً، إلى الموارد والفرص أياً كانت طبيعتها. وتتمثل هذه القيود في القوانين والسياسات المعمول بها وفي القيم والتصورات الراسخة، وفي التقاليد والممارسات المؤسسية والفردية السائدة، وهي ثقافية واجتماعية ومؤسسية وسياسية وأيضاً اقتصادية.

### تقييم دمج النوع الاجتماعي في استراتيجية العمل للفترة 2005-2009 في البحرين والفترة 2011-2013 في فلسطين - عرض النتائج الرئيسية

اقتصر تقييم الاستراتيجيتين على تحديد مدى دمج النوع الاجتماعي فيها وفي أهدافها وأولوياتها المعلنة؛ ومؤشرات التأثير المتعلقة بالأهداف المذكورة فيها، والأنشطة المقررة ورصد الموارد؛ وكيفية إدراج تحليل النوع الاجتماعي فيها. ولم يتطرق التقييم إلى مرحلة التنفيذ، لأنها لم تكتمل بعد. وبما أن التقييم لم يشتمل على أي بعد ميداني واقتصر على المراجعة المكتبية، فلم تجر مناقشة الاهتمامات والأولويات وقواعد البيانات مع الأطراف المعنية، لا سيما المصنفة منها.

فيما يلي لمحة عن عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية لكل من البحرين وفلسطين، إضافة إلى عدد من النتائج الرئيسية التي أسفر عنها التقييم.

## **1- البحرين**

### **(i) الاستراتيجية الوطنية للشباب**

ترتكز الاستراتيجية الوطنية للشباب في البحرين على التشريع الوارد في ميثاق العمل الوطني، وخصوصاً المبدأ السادس/الفصل الأول من الدستور البحريني، المادة الخامسة. ويعبّر هذا التشريع، شأنه شأن الدستور، عن الاهتمام الخاص الذي ينبغي إيلاؤه من الدولة للتنمية الجسدية والأخلاقية والذهنية والفكرية للشباب.

وفي آب/أغسطس 2003، وقعت المؤسسة العامة للشباب والرياضة، باعتبارها ممثلاً عن الحكومة البحرينية، اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين لتطوير استراتيجية وطنية للشباب للفترة 2005-2009. وشملت عملية وضع هذه الاستراتيجية إجراء سلسلة من المشاورات وإعداد دراسات نظرية وتطبيقية موسّعة. وتضمنت أيضاً مراجعة البيانات والتجارب والمواثيق الدولية والأدبيات الوطنية الخاصة بتنمية الشباب. وشكلت ثماني مجموعات عمل لتحديد المحاور الرئيسية للاستراتيجية، ونُظمت مؤتمرات وورش عمل وحلقات نقاش وطنية حول عدد من جوانبها. وأجري مسح وطني شمل 1 840 أسرة تناول واقع الشباب وطموحاتهم، كما نُظمت حملة "عبّر عن نفسك" التي تضمنت عشرة آلاف مقابلة وحوار مع الشباب. وساهم أكثر من 16 000 شاب وشابة بحرينيين في مختلف الأنشطة المتعلقة بعملية وضع الاستراتيجية. ويُعدّ ارتفاع نسبة مشاركة الشباب في عمل وطني كهذا ظاهرة فريدة لم يسبق لها مثيل في المنطقة.

وعرّفت هذه الاستراتيجية الشباب بأنهم فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 سنة. وهم يشكلون نسبة 27.4 في المائة من مجموع السكان. ويمثّل الذكور نسبة 51.2 في المائة من مجموع الشباب البحريني، والإناث نسبة 48.8 في المائة، مما يشير إلى فتوة المجتمع البحريني. وحددت الاستراتيجية عشرة محاور رئيسية لتنمية الشباب، هي البيئة، وأنماط الحياة الصحية، والتعليم والتدريب، والعمل، والثقافة، والرياضة والترفيه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعولمة، وحقوق الإنسان والحقوق المدنية، والمواطنة.

وفي عام 2004، عمد المجلس الدولي للسياسات الشبابية، وهو منظمة دولية غير حكومية تهدف إلى تعزيز مفهوم الآليات والسياسات الوطنية المعنية بالشباب في مختلف أنحاء العالم، إلى منح البحرين جائزتي أفضل استراتيجية وطنية للشباب وأفضل آلية للعمل في مجال الشباب. وفي عام 2007، اختار هذا المجلس البحرين عضواً فيه، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء العشرة الأخرى التي تمثل مختلف مناطق العالم، وذلك في خطوة تعبّر عن مدى تقدير المجلس للجهود التي تبذلها المملكة للنهوض بأوضاع الشباب. والبحرين هو من البلدان الأعضاء المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 1981. وقد حقق أعلى نسبة في محو الأمية لدى الشباب في المنطقة، حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2005. وهذه الاستراتيجية الوطنية للشباب هي الأولى من نوعها في البحرين.

## (ب) النتائج الرئيسية

أسفر التقييم المتصل بمدى نمج النوع الاجتماعي في البيان والمحاور الرئيسية والتحليلات والأهداف والأنشطة والمؤشرات ورصد الموارد البشرية والمادية في استراتيجية البحرين للشباب للفترة 2005-2009 عن النتائج الرئيسية التالية:

- اعتمدت الاستراتيجية نهجاً تشاركياً في مختلف مراحلها، لا سيما في مرحلة التخطيط وما قبله. وسجلت مشاركة الشباب في العملية مستويات مرتفعة جداً وشكلت ظاهرة غير مسبوقة في المنطقة.

غير أنّ وثيقة الاستراتيجية لم تشر إلى النسبة المئوية للفتيان والفتيات الذين شاركوا، ولم تقدم وصفاً مفصلاً لأدوارهم المختلفة أو لمساهماتهم فيها، أو لمدى تأثير هذه المساهمات على إعدادها. ويساعد ذلك على فهم ديناميكية المجموعات والنوع الاجتماعي، وعلى أخذ الدروس من هذه التجربة من أجل تحسين معيار المشاركة الشبابية التنموية في المنطقة العربية.

• في حين عكست التصريحات والبيان الرئيسي والرؤية والأهداف الاستراتيجية والمبادئ العامة التزاماً قوياً لصالح مشاركة الشباب في العملية التنموية ودعمًا مؤكداً لهذه المشاركة، وفقاً للتشريع المذكور في الدستور، فهي لم تتضمن أية إشارة واضحة إلى نيّة اعتماد نمج النوع الاجتماعي باعتباره نهجاً أساسياً لتعزيز مشاركة الرجل والمرأة في تحقيق التنمية المستدامة في روح من العدالة والمساواة.

• لم تتضمن الاستراتيجية تحليلاً عاماً لحالة الشباب، رجالاً ونساءً، في البحرين، بل اقتصر على عرض تحليلات مقتضبة بشأن أقسامها ومحاورها الرئيسية، مثل مشاركة الشباب والمحاور الرئيسية وخطوات العمل الاستراتيجية. والملفت في هذه التحليلات، التي تناولت محاور مثل الصحة والعلاقات الأسرية والاجتماعية والعمل، أنها لم تتناول عدداً من القضايا الجوهرية التي يعاني منها الشباب البحريني، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتهميش والزواج المبكر، وذلك حسبما تؤكد المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وخبراء إقليميون في قضايا السكان والعمل والنوع الاجتماعي.

• لم يتناول أي من التحليلات الواردة في الاستراتيجية النوع الاجتماعي بجميع عناصره؛ وعلاقات القوة بين الجنسين وتفاوتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادية والثقافية؛ والعقبات أمام وصول الشباب إلى الموارد وقدرتهم على التحكم بها؛ ومعدلات المشاركة وصنع القرار؛ ووجود الأسس القانونية والتشريعية للمساواة بين الرجل والمرأة وغيابها؛ وتأثير التقاليد والثقافة والدين والمواقف والصور النمطية على هذه العلاقات، سواء أكان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً؛ ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخاصة في تعزيز مشاركة الجنسين على قدم المساواة لضمان تحقيق تنمية مستدامة، والتزاماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا الصدد.

• في حين هدفت الاستراتيجية إلى دمج قضايا الشباب وزيادة مشاركة الفتيات في جميع مراحل تطبيقها، بما في ذلك تحديد الأولويات والأهداف والأنشطة وخطوات العمل أو الآليات، فأسلوبها لم يعكس التزاماً بتحقيق تكامل منهجي للنوع الاجتماعي أو نمو متوازن ومستدام، وذلك لأنّ هذا الأسلوب لم يعتمد منهجية دمج النوع الاجتماعي التي تضمن المساواة والتكافؤ في فرص المشاركة.

• تكشف الوثيقة نقصاً حاداً وواسع النطاق في بيانات ومسوح الشباب المصنفة حسب العمر ونوع الجنس، بالرغم من أهميتها في تحليل النوع الاجتماعي، وفهم نوعية علاقات القوة بين الرجل والمرأة واحتياجاتهما وطموحاتهما على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفردية والأسرية، وإجراء التخطيط الملائم وضمان المشاركة المتكافئة والمتساوية للشباب، رجالاً ونساءً، في جميع مراحل العملية التنموية.

• نظراً إلى أنّ وثيقة الاستراتيجية لم تتناول عملية الرصد والتقييم، فهي لم تقدم أية مؤشرات، كمؤشرات الإخراج والأداء والتحوّل التي تساعد على قياس التقدم المحرز والنتائج الملموسة لدمج الشباب والنوع الاجتماعي، فضلاً عن التأثيرات والتغيرات في العلاقات والنظم والهيكلية.

- بما أنّ وثيقة الاستراتيجية لم تتناول كذلك تخصيص الموارد البشرية والمادية، فقد غاب عنها تحديد أعداد الشباب المشاركين، فتيات وفتياناً، والمبالغ اللازمة لتنفيذ الأنشطة المقترحة.
- غاب أيضاً عن الاستراتيجية تحديد الأدوار ونسبة مشاركة الشباب من الفتيات والفتيان في أكثر الآليات والأنشطة المطروحة.
- وتشير النتائج الرئيسية لهذا التقييم إلى أن الاستراتيجية هدفت إلى تعميم مشاركة الشباب في عملية الدمج، وذلك في جميع المحاور والقطاعات الرئيسية. وبالرغم من أنها هدفت إلى زيادة مشاركة الفتيات في هذه العملية، فهي لم تعتمد نهج دمج النوع الاجتماعي، ولم تشر إلى أية نية لتبنيه.

## 2- فلسطين

### (أ) السياسة الوطنية للشباب

حدّدت السياسة الوطنية للشباب في فلسطين مبادئ توجيهية ومسارات للعمل في مجال الشباب، وذلك في وثيقة وطنية تعيّن عن رؤية موحدة لاتجاهات تنمية الشباب تعتمد على المؤسسات والحكومة والشباب أنفسهم في البلد. وتتضمّن هذه الوثيقة التزاماً من قبل الجميع بأن قضايا الشباب إنما هي أولوية يجب التعامل معها بجدية والتعاون من أجل تحقيقها. وهي تهدف إلى دمج الشباب في العملية التنموية كصانعين لها ومستفيدين منها. وترتكز الرؤية على أولوية دمج الشباب في التنمية، وأخذ مواقعهم ومصالحهم وأولوياتهم ووجهات نظرهم من جميع السياسات والبرامج والقوانين في الاعتبار.

وفي آب/أغسطس 2009، أصدر مجلس الوزراء قراراً بإعداد الخطة الوطنية للفترة 2011-2013 وإقرار الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية كجزء من منهجية العمل المعتمدة لإنجاز هذه الخطة. وعليه، تعاونت وزارة الشباب والرياضة مع الوزارات القطاعية الأخرى ومع الشركاء الدوليين والوطنيين، بما في ذلك المنظمات الشبابية، ثم أصدرت في كانون الأول/ديسمبر 2010 الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب التي تستهدف السكان في فئة العمر 15-29 سنة والذين يشكلون نسبة 29 في المائة من مجموع السكان في فلسطين. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من المحاور الرئيسية هي المشاركة والمواطنة والانتماء، والتعليم والتدريب، والعمل والفقير، والصحة، والثقافة والإعلام، والبيئة، والرياضة والترفيه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتندرج فلسطين في قائمة البلدان التي تعاني من النزاعات في المنطقة، وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وفي هذا السياق، تكتسب تنمية الشباب أبعاداً خاصة على الصعد الأمنية والاجتماعية والسياسية. وفي السنوات الأخيرة، عمدت عدة منظمات دولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي إلى تسليط الضوء على تجربتها في مناطق النزاع، وعلى ضرورة معالجة الصلة الوثيقة بين الإقصاء والعنف بين الشباب، والتركيز على الفتيات بصورة خاصة.

وبالرغم من أنّ الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني هو السبب الرئيسي لإقصاء الشباب، نساءً ورجالاً، تأتي مجموعة من الممارسات المؤسسية والثقافية والاجتماعية لتزيد هذه الظاهرة والمعاناة الناتجة منها تفاقماً. فمن ناحية، يساهم النظام المنقسم حالياً والذي تهيمن عليه الهرمية والتقاليد إلى حد بعيد في تضييق الشباب، من

الجنسين، عن السعي إلى المشاركة والوصول إلى مراكز صنع القرار. ومن ناحية أخرى، تركز المجتمعات التقليدية، الذكورية والأبوية، تعميق الفجوة بين الأجيال وبين الجنسين، وترسخ التسلسل الأبوي واحتكار القرار. وتتحمل الفتيات، باعتبارهنّ الفئة الأكثر ضعفاً، الوطأة الكبرى لهذه الظروف وتعاني نتيجة لذلك على الصعيد الاجتماعي والأمني والاقتصادي. ويشير ذلك إلى ضرورة دمج النوع الاجتماعي في جميع مراحل العملية التنموية للشباب من أجل ضمان مشاركتهم، رجالاً ونساءً، في روح من العدالة وعلى قدم المساواة. وقد بدأ تنفيذ مشاريع قطاعية مختلفة تنطوي على مبادرات متنوعة لتعزيز هذه المشاركة.

## (ب) النتائج الرئيسية

أسفر تقييم دمج النوع الاجتماعي في استراتيجية فلسطين للشباب للفترة 2011-2013 الذي تناول بيان قطاع الشباب الفلسطيني والمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية والتحليلات والأهداف والأنشطة والمؤشرات ورصد الموارد البشرية والمادية عن النتائج الرئيسية التالية:

- اعتمدت الاستراتيجية النهج التشاركي على مختلف المستويات وفي كافة المراحل، ولا سيما في مرحلة التخطيط وما قبلها.
- عبّر بيان قطاع الشباب الفلسطيني في القسم المتعلق برسائلته ورؤيته ومبادئه، عن نية تحقيق دمج شامل للشباب، نساءً ورجالاً، في التنمية، وذلك بالارتكاز على عدة عوامل، منها مبدأ المساواة بين الجنسين. غير أنّ البيان لم يوضح المنهجيات والآليات التي ستعتمدها الاستراتيجية على كافة المحاور الرئيسية وفي مختلف القطاعات لتحقيق الدمج المرجو.
- بالرغم من أنّ الاستراتيجية تضمّنت عدداً من التحليلات التي تناول الواقع، وأوضحت رؤية القطاع بشأن وضع الشباب وقضاياهم ومعيّناتهم تحت الاحتلال، فهي لم تنطرق إلى دمج النوع الاجتماعي إلا بصورة خجولة للغاية. وغاب عن هذه الاستراتيجية تحليل عدد من العناصر الرئيسية للنوع الاجتماعي، ومنها: تحليل علاقات القوة بين الرجل والمرأة؛ والتفاوت بينهما اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً؛ والعقبات أمام وصول الشباب إلى الموارد واكتساب القدرة على التحكم بها؛ ومعدلات المشاركة وصنع القرار؛ والأسس القانونية والتشريعية للمساواة بين الرجل والمرأة ولغياب هذه المساواة؛ والتأثير الإيجابي أو السلبي للتقاليد والثقافة والدين أيضاً المواقف والصور النمطية على هذه العلاقات؛ ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخاصة والتزاماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتحقيق المشاركة بالتساوي، وذلك بهدف ضمان تنمية مستدامة.
- في حين سعت الاستراتيجية إلى دمج قضايا الشباب وتعزيز مشاركة الفتيات في جميع مراحل عملية الدمج، وإلى تحديد الأولويات والأهداف والأنشطة والمؤشرات، فالأسلوب المعتمد لاعدادها لم يضمن تحقيق تكامل منهجي للنوع الاجتماعي ولا إحراز نمو متوازن ومستدام، بما أنه لم يعتمد منهجية دمج النوع الاجتماعي وضمان المساواة وتكافؤ الفرص في المشاركة على كافة الصعد.
- في حين تناولت الاستراتيجية أثر النزاع على وضع الشباب من جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وربطته بعدد من ظواهر العنف الممارس عليهم وفيما بينهم، فهي لم تنطرق بالتفصيل إلى



عامل رئيسي، هو الرابط بين إقصاء الشباب، نساءً ورجالاً، والعنف فيما بينهم لا سيما ضد الفتيات، وتأثيره على العلاقات بين الجنسين على المستوى الفردي والأسري والاجتماعي والمؤسسي.

• يوجد نقص كبير في البيانات والمسوح المعنية بالشباب والمصنفة حسب العمر ونوع الجنس، بالرغم من أنها ضرورية لتحليل النوع الاجتماعي ولفهم علاقات القوة بين الرجل والمرأة وإبرك احتياجاتهم وطموحاتهم، وهو أمر من شأنه المساعدة على بلورة السياسات والخطط الاستراتيجية، وضمان مشاركة الشباب من الجنسين في العملية التنموية على أسس من التكافؤ والمساواة.

• يبدو استخدام مصطلح "الشباب" في بعض أجزاء الاستراتيجية غير منسق. وبينما يُستخدم هذا المصطلح عادة بحيث يعني الرجل وأيضا المرأة، فقد ورد أحيانا في سياق يجمع بينه وبين الفتيات ويدلّ على أنه يعني الذكور (ص 12، 48، 55، 64، 72، 139 ومن 181 من الاستراتيجية).

• غياب عنصر تحديد أدوار الشباب، رجالاً ونساءً، ونسبة مشاركة كلّ منهما في معظم الآليات والأنشطة المقترحة.

• بالرغم من أنّ الاستراتيجية خصّصت ميزانية لمختلف الأنشطة، فهي لم تحدد أعداداً أو مبالغ لعملية رصد الموارد المادية وكذلك، البشرية أي الشباب فتيات وفتياناً المطلوبين لتنفيذ هذه الأنشطة.

• افتقار المؤشرات إلى عناصر كفيلة بقياس العوامل التالية:

- المعدلات والتغيرات والنسب حسب العمر والجنس للنوع الاجتماعي؛
- أثر الأهداف المحددة والأنشطة المقررة على علاقات القوة بين الشباب من الجنسين، ومدى إيجابية هذا الأثر أو سلبيته؛
- نسبة التغيير الذي يطرأ على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية نتيجة لدمج الشباب من الجنسين؛
- أثر التحفيز المراعي للنوع الاجتماعي على دمج الشباب في عملية التنمية وفي علاقات القوة بين الجنسين.

وتشير النتائج الرئيسية لهذا التقييم إلى أنّ الاستراتيجية تهدف إلى تعميم مشاركة الشباب في العملية التنموية، وذلك في جميع القطاعات المعنية. وفي حين نصّت على اتخاذ تدابير من شأنها زيادة مشاركة الفتيات في هذه العملية، فهي لم تركز على نهج دمج النوع الاجتماعي، ولم تتضمن أية إشارات صريحة إلى نية لتبني هذا النهج في معناه الدقيق.

## التوصيات

تأتي هذه التوصيات نتيجة لمراجعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للشباب، ونتائجها الملموسة لكل من البحرين وفلسطين بهدف تعزيز فرص المساواة والإنصاف في مشاركة الجنسين في تحقيق تنمية مستدامة.

وتتضمن هذه التوصيات مقترحات على المستويين المؤسسي والبرامجي موجهة إلى صانعي القرار والمعنيين بالتنمية، وهدفها النظر في سبل تنظيم عملية دمج النوع الاجتماعي بشكل منهجي.

#### 1- على صعيد المؤسسات

- إسناد دور قيادي إلى الإدارات العليا في تطبيق نهج دمج النوع الاجتماعي، والتأكيد على التزام المؤسسات بتعميم هذا النهج في هيكلياتها وفي السياسات والبرامج المعنية بالشباب.
- تشكيل لجنة وطنية من ممثلي الوزارات والمؤسسات الأهلية والتنظيمات السياسية والمراكز الشبابية والكتل الطلابية والقطاع الخاص، وتكليفها تحديد الإجراءات التنفيذية والالتزامات المتبادلة لتنفيذ هذا التوجه بصورة تدريجية وفي إطار زمني ملائم.
- إعداد مذكرة توجيهية حول السبل الكفيلة بدمج الشباب تهدف إلى تعميمه بشكل منتظم في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخاصة، وكذلك في السياسات والبرامج القائمة والمستقبلية.
- أظهرت التجارب والدروس المكتسبة من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا الشباب والنوع الاجتماعي أن نجاح دمج النوع الاجتماعي يتوقف على توفّر العناصر التالية:
  - الالتزام القوي على مستوى الإدارة؛
  - تعزيز الإطار المؤسسي لتعميم دمج النوع الاجتماعي؛
  - وضع استراتيجية واضحة واستباقية وسياسة فعّالة لتعميم هذا المنظور على جميع المستويات والقطاعات؛
  - رفع مستوى الوعي بمفاهيم الدمج وتعزيز المسؤولية الجماعية لتنظيم عملية الدمج بشكل شامل؛
  - تأهيل الكوادر الوطنية وتعزيز خبراتها لتمكينها من تقديم المشورة بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كافة البرامج والمشاريع؛
  - التدريب المنهجي على مفاهيم دمج النوع الاجتماعي والأدوات والقضايا الموضوعية؛
  - تخصيص الموارد البشرية والمادية اللازمة لدمج النوع الاجتماعي بشكل منهجي على جميع المستويات وفي كافة القطاعات؛
  - تعزيز التحفيز والشراكة على جميع الصعد وفي جميع القطاعات؛

• توثيق التواصل مع الشركاء المعنيين، والاستفادة من الخبرات المحلية والقدرات لدمج النوع الاجتماعي؛

• توضيح الأدوار وتوطيد التعاون والتنسيق العامودي والأفقي؛ وكذلك خلق الحوافز وتعزيز فرص المساءلة من أجل إحراز تقدّم في تعميم دمج النوع الاجتماعي في كافة السياسات والبرامج الشبابية.

## 2- على صعيد التطبيق

• معالجة الضعف الذي تتسم به عملية تعميم مفهوم النوع الاجتماعي من خلال تحديد المعوقات القائمة، وذلك لتنظيم الأداء وتحسين معدلات التنفيذ. ومن التدابير المقترحة تحديد الصلة بين حقوق المرأة وهدف تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتحسين نشر المعلومات؛ ووضع مبادئ توجيهية للتنفيذ ضمن إطار ملائم وأكثر استجابة.

• الالتزام بتعزيز جمع البيانات والمسوح المصنفة حسب العمر والجنس والتي يمكن استخدامها لتوجيه السياسات وتصاميم البرامج وتقييم أثرها على الشباب من الجنسين. وينبغي جمع هذه البيانات ونشرها بطريقة تسهل المقارنة فيما بينها عبر السياقات المختلفة.

• تعزيز عمل الآليات المعنية بعملية الدمج؛ وتحسين نوعية مؤشرات الإخراج والأداء والتحول أينما أمكن، بما أنها تساعد في قياس التقدم المحرز في دمج الشباب والنوع الاجتماعي، وأيضاً في قياس التأثيرات والتغيرات في النظم والهيكلية وفي العلاقات بين الجنسين؛ والحصول على بيانات مصنفة حسب العمر ونوع الجنس تتسم بنوعية أفضل ودقة أكبر.

• الترويج لمنهجيات دمج النوع الاجتماعي المثبتة فعاليتها بهدف تكييف برامج الشباب وفقاً لظروف البلدان، بما فيها تلك التي تعاني من النزاعات أو تمر في فترة ما بعد النزاع.

• استخدام اللغة المراعية للفوارق بين الجنسين لرفع مستوى الوعي بمفهوم دمج النوع الاجتماعي في برامج الشباب، وتسهيل الضوء على أهمية هذا المنظور، والاستمرار في تطبيقه، وضمان مشاركة الجنسين في العملية التنموية في روح من المساواة والإنصاف.

• لا يمكن تنفيذ استراتيجيات دمج النوع الاجتماعي من دون إيلاء الاعتبار اللازم للخصوصيات الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية المحلية والوطنية؛ واعتماد الإيجابي منها؛ وتغيير الممارسات السلبية المؤسسية والاجتماعية التي تعيق تحقيق المساواة والعدالة للشباب من الجنسين أو عزل تلك الممارسات.

ختاماً، يجدر التأكيد على أنّ السياسات والبرامج والمشاريع التنموية الوطنية والقطاعية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حياة الشباب، فتياناً وفتيات ورجالاً ونساءً وذكوراً وإناثاً. لا بدّ من رفع مستوى الوعي لدى ذوي الشأن في المنطقة بأهمية عملية الدمج هذه، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والخاصة والجهات المانحة والتنفيذية والمجتمعات المحلية، وذلك لضمان استدامة العملية التنموية الشبابية. وينبغي أن تقوم هذه العملية على الشراكة الجماعية، وعلى مساهمات الشباب، رجالاً ونساءً، بالتساوي.



## المراجع

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا، بيروت، آذار/مارس 2011.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تتمية الشباب في منطقة الإسكوا: ملامح إحصائية، واستراتيجيات وطنية، وقصص نجاح، نيويورك، 2010.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية: هجرة الشباب في البلدان العربية، العدد الثالث، 2009.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية، مصادر المياه وحماية البيئة، 2008.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة، نيويورك، 2007.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية، 2006.
- Assaad, R. and Roudi-Fahimi, F., 2007, *Youth in the Middle East and North Africa: Demographic Opportunity or Challenge?*, Population Reference Bureau, Washington, DC.
- Chaaban, J., 2008, *The Costs of Youth Exclusion in the Middle East*, Wolfenson Centre for Development (Middle East Youth Initiative), Dubai School of Economics.
- Dhillon, N. and Yousef, T., 2009, *Generation in waiting: the unfulfilled promise of young people in the Middle East*.
- Fitzgerald, R., 2002, *Making mainstreaming work*, European Policies Research Centre, University of Strathclyde, Glasgow.
- Finish Ministry for Foreign Affairs, 2002, Department for Development Policy, *Guidelines for Programme Design, Monitoring and Evaluation*, Finland.
- Global Youth Action Network, 2005, *Submission to the World Programme of Action for Youth*. Online publication. (<http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/wpaysubmissions/gyan.pdf>).
- Handoussa, H., 2007, *The Quest for Economic Reform and Structural Transformation in the Arab Region*, the OPEC Fund for International Development (OFID), ([http://www.ofid.org/publications/PDF/pamphlet/ofid\\_pam37w.pdf](http://www.ofid.org/publications/PDF/pamphlet/ofid_pam37w.pdf)).
- Helve, H. and Wallace, C. (Eds.), 2002, *Youth, Citizenship and Empowerment*.
- Helvetas, 2006, *Gender Policies and Strategy 2006 – 2011*, Swiss Association for International Cooperation.

- Horelli, L., 2001, *The Gendered Account of the Personnel as a Tool for Mainstreaming Equality in Finnish Ministries*.
- McLean-Hilker, L. and Fraser, E., 2009, *Youth exclusion, violence, conflict and fragile States*, Social Development Direct. (<http://www.gsdr.org/docs/open/CON66.pdf>).
- United Nations Development Programme (UNDP), *Toolkit - The importance of Gender Mainstreaming in Syria*. ([http://www.undp.org/sy/publications/national/Gender/Gender\\_Toolkit\\_Syria.pdf](http://www.undp.org/sy/publications/national/Gender/Gender_Toolkit_Syria.pdf)).
- United Nations, UNDP Evaluation Office, 2006, *Evaluation of Gender Mainstreaming in UNDP*, New York. ([http://www.undp.org/evaluation/documents/eo\\_gendermainstreaming.pdf](http://www.undp.org/evaluation/documents/eo_gendermainstreaming.pdf)).
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2005, *World Youth Report 2005: Young People Today, and in 2015*, New York. (<http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/wyr05book.pdf>).
- United Nations, Food and Agriculture Organization (FAO), 2001, *Gender sensitive indicators: A key tool for gender mainstreaming*, ([http://www.fao.org/sd/2001/PE0602\\_en.htm](http://www.fao.org/sd/2001/PE0602_en.htm)).
- United Nations, UNICEF Evaluation Office, 2007, *Gender Mainstreaming Self-Assessment*, Synthesis report, New York.
- United States Agency for International Development (USAID), 2003, *Women in Development: Indefinite Quality Contract, Gender Assessment for USAID/Jordan*. ([http://www.usaid.gov/our\\_work/cross-cutting\\_programs/wid/pubs/Jordan\\_Gender\\_Assessment.pdf](http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/pubs/Jordan_Gender_Assessment.pdf)).



**ESCWA**

United Nations House, Riad El Solh Square  
P.O. Box: 11-8575, Beirut, LEBANON  
Tel.: +961 1 981301; Fax: +961 1 981510  
[www.escwa.un.org](http://www.escwa.un.org)

Copyright © ESCWA 2013

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/SDD/2011/Technical Paper.4  
United Nations Publication

11-0189 – September 2013

